Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.3), pages: 771 -796 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

International Engagement in the Red Sea after 2023: A Study of the Determinants, Patterns, and Implications

Assistant Lecturer .Riyam Mohammed Abdullah Mohammed
University of Tikrit / College of Political Science , aljbwryryam18@gmail.com

ARTICLE INFORMATION

Received: 19 Jul 2026
Accepted: 1Aug 2026
Published:1 Sep 2026

Keywords:

-International Orientation
- Red Sea
-International Competition
-Maritime Chokepoints

ABSTRACT

Following 2023, the Red Sea witnessed a significant increase in international attention due to its growing geopolitical importance, which is closely linked to maritime security, global trade, and energy security. This development resulted from the interaction of security, economic, and strategic factors, particularly maritime threats and disruptions to supply chains, prompting international powers to strengthen their presence in the region. Moreover, competition among major powers diversified patterns of influence through military presence, security partnerships, and economic investments. The policies of key actors varied, as the United States and European countries focused on maritime security, China relied on economic instruments, while Russia sought to enhance its geopolitical presence. These developments affected the regional and international environment by increasing maritime competition and cooperation and strengthening the importance of coastal states. The Red Sea is expected to maintain its central position in the international system, with its stability depending on the ability of various actors to manage competition and enhance regional cooperation.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثالث)، الصفحات: 771- 796، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023 : دراسة في المحددات والأنماط والانعكاسات

م.م. ريام محمد عبدالله محمد
جامعة تكريت- كلية العلوم السياسية ، aljbwryryam18@gmail.com

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١٩ تموز ٢٠٢٦
تاريخ القبول :١ اب ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ ايلول ٢٠٢٦

الملخص

شهد البحر الأحمر بعد عام 2023 تصاعدًا في الاهتمام الدولي نتيجة تزايد أهميته الجيوسياسية المرتبطة بأمن الملاحة والتجارة العالمية والطاقة. وجاء ذلك بفعل تفاعل محددات أمنية واقتصادية واستراتيجية، أبرزها تهديدات الملاحة واضطراب سلاسل الإمداد، مما دفع القوى الدولية إلى تعزيز حضورها في الإقليم، كما أدى التنافس بين القوى الكبرى إلى تنوع أنماط النفوذ عبر الوجود العسكري، والشراكات الأمنية، والاستثمارات الاقتصادية. وتباينت سياسات الفاعلين؛ إذ ركزت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على أمن الملاحة، بينما اعتمدت الصين على الأدوات الاقتصادية، وسعت روسيا إلى تعزيز حضورها الجيوسياسي، وانعكس ذلك على البيئة الإقليمية والدولية بزيادة التنافس والتعاون البحري، وتعاظم أهمية الدول المشاطئة، ومن المتوقع استمرار مركزية البحر الأحمر في النظام الدولي، مع ارتباط استقراره بقدرة الأطراف على إدارة التنافس وتعزيز التعاون الإقليمي.

الكلمات المفتاحية:

- التوجه الدولي
- البحر الأحمر
- التنافس الدولي
- الممرات المائية

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

يشهد النظام الدولي في المرحلة الراهنة تحولات متسارعة في طبيعة التفاعلات الجيوسياسية، نتيجة تزايد أهمية الممرات البحرية في تشكيل موازين القوى وحماية المصالح الاقتصادية والأمنية للدول، وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة توجيه الاهتمام الدولي نحو الأقاليم البحرية ذات الموقع الاستراتيجي، بوصفها عناصر مؤثرة في استقرار التجارة الدولية، وأمن الطاقة، واستمرارية سلاسل الإمداد، الأمر الذي جعلها محورًا رئيسًا في السياسات الدولية والإقليمية.

ويعد البحر الأحمر من أبرز هذه الأقاليم، لما يتمتع به من موقع جغرافي يربط بين مناطق ذات أهمية استراتيجية واقتصادية، فضلاً عن ارتباطه بعدد من الممرات البحرية الحيوية التي تؤدي دورًا محوريًا في حركة التجارة العالمية، وقد أدى تزايد التفاعلات الدولية والإقليمية في هذا الإقليم إلى تعاظم أهميته في الدراسات الجيوسياسية، ولاسيما في ظل التحولات التي طرأت على البيئة الدولية خلال السنوات الأخيرة، والتي أعادت إبراز دوره في حسابات القوى الكبرى والفاعلين الإقليميين.

وانطلاقًا من ذلك، تبرز أهمية دراسة التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023 بوصفه أحد الموضوعات المعاصرة التي تعكس طبيعة التحولات في بنية النظام الدولي، وتوضح الكيفية التي تتشكل بها أنماط التفاعل بين القوى الدولية والإقليمية في أحد أكثر الأقاليم البحرية تأثيرًا في البيئة الاستراتيجية المعاصرة.

اولاً/ **اهمية الدراسة** :

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023 بوصفه موضوعًا يرتبط بالتحولات الجيوسياسية المعاصرة، مع التركيز على تحليل محدداته وأنماطه وانعكاساته في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية، بما يسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالجغرافيا السياسية والأمن البحري والعلاقات الدولية، أما الأهمية العملية، فتتمثل في توفير رؤية تحليلية يمكن أن تفيد الباحثين وصناع القرار في فهم طبيعة التنافس الدولي في البحر الأحمر، واستشراف مساراته المستقبلية، بما يدعم صياغة سياسات أكثر فاعلية لتعزيز الأمن البحري، وحماية المصالح الوطنية، وتطوير أطر التعاون الإقليمي في هذا الإقليم الحيوي.

ثانياً/ اهداف الدراسة :

وهي كما يلي :

1. تحليل المحددات الجيوسياسية التي أسهمت في تصاعد التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023، وبيان أثرها في إعادة تشكيل مكانة الإقليم في النظام الدولي.

2. تحديد أنماط التوجه الدولي نحو البحر الأحمر، عبر دراسة سياسات وأهداف القوى الدولية والإقليمية، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها.
3. استشراف انعكاسات التوجه الدولي نحو البحر الأحمر على البيئة الإقليمية والدولية، وتقييم المسارات المستقبلية المحتملة في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الراهنة.

ثالثاً/ إشكالية الدراسة :

تتمثل إشكالية الدراسة في تفسير أسباب تصاعد التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023، في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي، وتزايد أهمية الممرات البحرية الاستراتيجية، وتنامي التنافس بين القوى الدولية والإقليمية ، كما تسعى الدراسة إلى بيان الكيفية التي أثرت بها هذه المتغيرات في أنماط الحضور الدولي داخل الإقليم، واستكشاف أبرز انعكاساتها على البيئة الإقليمية والدولية ومستقبل التفاعلات الجيوسياسية في البحر الأحمر ، وأن تساؤلات الدراسة :

1. ما المحددات الجيوسياسية التي أسهمت في تصاعد التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023؟.
2. ما أبرز أنماط التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023، وكيف اختلفت توجهات القوى الدولية والإقليمية؟.
3. ما أبرز انعكاسات التوجه الدولي نحو البحر الأحمر في البيئة الإقليمية والدولية، وما السيناريوهات المستقبلية لهذا التوجه؟.

رابعاً/ فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن تصاعد التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023 نتج عن تفاعل محددات جيوسياسية وأمنية واقتصادية عززت التنافس بين القوى الدولية والإقليمية، وأسهمت في تنوع أنماط حضورها في الإقليم، بما انعكس بصورة مباشرة على البيئة الأمنية والإقليمية والدولية.

خامساً/ مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لعرض الإطار المفاهيمي والجيوسياسي للبحر الأحمر، ووصف المحددات والمتغيرات المرتبطة بالتوجه الدولي نحوه بعد عام 2023 ، كما استعمل المنهج التحليلي لتفسير دوافع القوى الدولية والإقليمية، وتحليل أنماط التوجه وانعكاساتها في البيئة الإقليمية والدولية، واعتمدت الدراسة كذلك على المنهج الواقعي لبيان تأثير اعتبارات القوة والمصلحة الوطنية والتنافس الدولي في صياغة سياسات الدول تجاه البحر الأحمر، وأخيرًا، وظّفت المنهج الاستشرافي لاستقراء الاتجاهات المستقبلية للتوجه الدولي نحو البحر الأحمر، في ضوء استمرار التحولات الجيوسياسية والتفاعلات الإقليمية والدولية المؤثرة في هذا الإقليم.

سادساً/ هيكلية الدراسة :

اقتضت طبيعة الدراسة وتقسيمها المنهجي أن تتألف من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، فالمبحث الأول هو بعنوان : **المحددات الجيوسياسية للتوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023**، فقد خُصص لبيان الأسس التي أسهمت في تصاعد الاهتمام الدولي بالبحر الأحمر، من خلال المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للبحر الأحمر في بنية النظام الدولي، والمطلب الثاني: المتغيرات المؤثرة في تصاعد التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023، وذلك بهدف توضيح العوامل التي أعادت إبراز أهمية هذا الإقليم في التفاعلات الدولية ، وتناول المب**حث الثاني: أنماط التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023، تحليل توجهات القوى الدولية والإقليمية وأدواتها**، من خلال المطلب الأول: التوجه الأمريكي والأوروبي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023، والمطلب الثاني: التوجه الصيني والروسي والإقليمي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023، لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف في سياسات هذه القوى تجاه البحر الأحمر ، **أما المبحث الثالث: انعكاسات التوجه الدولي نحو البحر الأحمر في البيئة الإقليمية والدولية**، فقد خُصص لدراسة آثار هذا التوجه واستشراف مستقبله، من خلال المطلب الأول: انعكاسات التوجه الدولي على البيئة الأمنية والإقليمية، والمطلب الثاني: مستقبل التوجه الدولي نحو البحر الأحمر، بهدف تحليل النتائج المترتبة على هذا التوجه واستقراء مساراته المستقبلية.

المبحث الأول

المحددات الجيوسياسية للتوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023

يمثل البحر الأحمر أحد الأقاليم البحرية التي اكتسبت أهمية متزايدة في الدراسات الجيوسياسية، نتيجة تداخل العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي تؤثر في مكانته داخل بنية النظام الدولي، وقد أدى تطور البيئة الدولية وتنامي الاعتماد على الممرات البحرية الحيوية إلى تعزيز الاهتمام بدراسة العوامل التي تحدد مكانة هذا الإقليم، لاسيما في ظل التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ، وتبرز أهمية تناول المحددات الجيوسياسية للبحر الأحمر من ارتباطها بطبيعة التفاعلات الدولية والإقليمية التي تتشكل في محيطه، وبما تفرضه من متغيرات تؤثر في اتجاهات السياسة الدولية تجاهه.

وانطلاقًا من ذلك، يركز هذا المبحث على دراسة الإطار الجيوسياسي الذي يحكم أهمية البحر الأحمر، إلى جانب تحليل أبرز المتغيرات التي أسهمت في تصاعد التوجه الدولي نحوه بعد عام 2023، بما يوفر أساسًا لفهم أنماط التفاعل الدولي التي سيتم تناولها في المباحث اللاحق.

المطلب الأول

الأهمية الجيوسياسية للبحر الأحمر في بنية النظام الدولي

تكمن الأهمية الجيوسـياسـية للبحر الأحمر في مجموعة من المقومات التي أكسـبته مكانة محورية في بنية النظام الدولي، ومنها:

أولاً/ الأهمية الجغرافية والاستراتيجية:

تمثل الجغرافية محددًا بنيويًا ثابتًا في تفسير السلوك الدولي، إلا أن قيمتها الجيوسياسية تتغير تبعًا للمتغيرات الدولية والإقليمية منها الأمنية، وقد أعادت أحداث ما بعد عام 2023 تنشـيط الأهمية الجيوسـياسـية للبحر الأحمر، وعززت حضـوره في سـياسـات القوى الدولية، وفي هذا الإطار، يحتل البحر الأحمر موقعاً جيوسـياسـياً متميزاً بوصـفه حلقة الوصـل بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسـط عبر مضـيق باب المندب وقناة السـويس، وهو ما جعله أحد أهم الممرات البحرية المؤثرة في حركة التجارة العالمية وأمن الطاقة والتوازنات الدولية، ولا تقتصـر أهمية هذا الإقليم على موقعه الجغرافي، بل تمتد إلى الوظيفة الاستراتيجية التي يؤديها في ربط الأقاليم الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي جعله حاضراً بصورة دائمة في الحسابات الاستراتيجية للقوى الدولية[1].

ويكتسب البحر الأحمر أهميته كذلك من تداخل البعدين الجغرافي والسياسي، إذ يمثل فضاءً تتقاطع فيه المصالح الاقتصادية والعسكرية للدول الكبرى، نتيجة ارتباطه بأحد أكثر طرق الملاحة كثافةً في العالم، وقد جعلت الأهمية الاسـتراتيجية لموقعه، مقترنةً بتضـارب المصـالح، والتحديات الأمنية، والرغبة في السـيطرة على خطوط الملاحة البحرية، البحر الأحمر مجالًا متزايدًا للتنافس بين القوى الدولية والإقليمية ، لأن السـيطرة على أمنه أو التأثير في توازناته يمنح الدول قدرة أكبر على حماية مصـالحها الاسـتراتيجية وتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، وكما تتعاظم القيمة الجيوسـياسـية للبحر الأحمر لوقوعه في بيئة إقليمية تتسم بارتفاع مستوى التفاعلات الأمنية، لارتباطه بالشرق الأوسط والقرن الأفريقي، وهما إقليمان يمثلان محوراً للتنافس الدولي والصـراعات الإقليمية، وبذلك أصـبح أمن البحر الأحمر جزءاً من منظومة الأمن الإقليمي والدولي، بحيث تنعكس المتغيرات التي يشهدها على استقرار البيئة الاستراتيجية المحيطة به، وهو ما يفسر استمرار اهتمام القوى الدولية بتطوراته وحرصها على المحافظة على توازنات القوة فيه[2].

ثانياً/ الأهمية الاقتصادية والتجارية:

ترتبط الأهمية الاقتصـادية للبحر الأحمر ارتباطاً وثيقاً بموقعه الجيوسـياسـي، إذ يمثل أحد أهم الممرات البحرية التي يعتمد عليها الاقتصـاد العالمي في حركة التجارة الدولية، فكونه يربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عبر قناة السويس جعله أقصر طريق بحري بين الأسواق الآسيوية والأوروبية، الأمر الذي أكسبه دوراً محورياً في انتقال السلع والمواد الأولية والمنتجات الصناعية، لذلك لم يعد البحر الأحمر مجرد

ممر ملاحي، بل أصبح عنصراً رئيساً في استقرار النظام التجاري العالمي، بحيث ينعكس أي اضطراب في أمنه على تكاليف النقل البحري والتأمين وكفاءة سلاسل الإمداد الدولية، وكما تتعزز أهمية البحر الأحمر الاقتصادية من خلال دوره في أمن الطاقة العالمي، إذ يشكل أحد أهم المسارات البحرية لنقل النفط والغاز الطبيعي من منطقة الخليج العربي إلى الأسواق العالمية، فضلاً عن ارتباطه بصادرات الطاقة القادمة من شرق أفريقيا، وقد أدى هذا الدور إلى جعل استقرار الملاحة فيه مصلحة مشتركة للدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، نظراً لما يترتب على أي تعطيل لحركة العبور من انعكاسات مباشرة على أسواق الطاقة العالمية وأسعارها[3].

وإلى جانب ذلك، أصبحت الموانئ المطلة على البحر الأحمر تمثل أحد أبرز مظاهر التنافس الاقتصادي الدولي، بعد تحولها إلى مراكز لوجستية واستثمارية تؤدي وظائف تتجاوز عمليات النقل البحري التقليدية، لتشمل إعادة التصدير، وخدمات التخزين، ودعم شبكات التجارة الدولية، وقد كشفت التطورات التي أعقبت عام 2023 عن عمق الارتباط بين أمن البحر الأحمر واستقرار الاقتصاد العالمي، بعد أن أدى اضطراب الملاحة إلى ارتفاع تكاليف النقل وإطالة زمن الرحلات البحرية وتعثر سلاسل الإمداد، ويؤكد ذلك أن الأهمية الاقتصادية لهذا الممر لا تنبع من حجم التجارة المارة عبره فحسب، بل من دوره في ضمان استمرارية النظام الاقتصادي العالمي واستقراره[4].

ثالثًا/ الأهمية العسكرية والأمنية:

تنبع الأهمية العسكرية للبحر الأحمر من موقعه الذي يربط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي والخليج العربي، مما جعله أحد أهم الممرات المؤثرة في الأمن البحري العالمي وانتشار القوى البحرية، لذلك تنظر القوى الدولية منها الدول الغربية والصين وروسيا الاتحادية، إلى هذا الإقليم بوصفه مجالاً استراتيجياً لحماية خطوط الملاحة، وتأمين طرق الإمداد، وتعزيز قدرتها على الاستجابة للمتغيرات الأمنية، وهو ما انعكس في تزايد القواعد العسكرية والوجود البحري الدولي على امتداد سواحله، ولا سيما بالقرب من مضيق باب المندب، وكما ازدادت أهمية البحر الأحمر الأمنية مع تصاعد التهديدات غير التقليدية، مثل القرصنة البحرية والإرهاب وتهريب الأسلحة واستهداف السفن التجارية، الأمر الذي دفع القوى الدولية منها الدول الغربية وروسيا الاتحادية والصين إلى تعزيز التعاون الأمني وتكثيف الدوريات البحرية لحماية الملاحة الدولية، وقد أكدت التطورات التي أعقبت عام 2023 أن أمن هذا الممر لم يعد قضية إقليمية، بل أصبح جزءاً من منظومة الأمن الدولي، نظراً لما يترتب على أي اضطراب فيه من انعكاسات مباشرة على التجارة العالمية وأمن الطاقة، ومن ثم، فإن تصاعد الاهتمام العسكري بالبحر الأحمر يعكس إدراكاً متزايداً لدوره في حماية المصالح الاستراتيجية وإدارة التوازنات الجيوسياسية بين القوى الدولية[5].

رابعاً/ الأهمية التاريخية :

تمتع البحر الأحمر بأهمية تاريخية ممتدة منذ العصـور القديمة، إذ شـكّل ممرًا رئيسًـا للهجرات البشـرية والتواصـل بين قارتي آسـيا وإفريقيا، كما مثّل مجالًا للتبادل التجاري والحضـاري بين الشـعوب والممالك المطلة عليه، وأسـهم موقعه الجغرافي في جعله حلقة وصـل بين الحضـارات القديمة، وممرًا لعبور القبائل وامتداد النفوذ السـياسـي، فضـلًا عن ارتباطه تاريخيًا بتنافس القوى المختلفة على طرق التجارة والمواقع الاسـتراتيجية، الأمر الذي جعله حاضـرًا في حسـابات الدول والإمبراطوريات عبر مراحل زمنية متعددة، واسـتمرت هذه الأهمية في العصـور اللاحقة مع تحوله إلى أحد الممرات الحيوية المؤثرة في حركة التجارة والنفوذ الدولي[6]).

في المقابل، اكتسب البحر الأحمر مكانة بارزة منذ العصور القديمة بوصفه فضاءً للتفاعل والتنافس بين القوى المختلفة، بفعل موقعه الاسـتراتيجي الذي جعله ممرًا رئيسًـا للتجارة ووسـيلةً للربط بين الأقاليم والحضـارات، وقد تجسدت هذه المكانة في استمرار اهتمام القوى الدولية والإقليمية به عبر مراحل تاريخية متعاقبة، وسعيها إلى ترسيخ نفوذها وحماية مصالحها المرتبطة بهذا الإقليم الحيوي[7]) .

خامسا/ الأهمية الجيوسياسية للبحر الأحمر في ظل التحولات الدولية بعد عام 2023:

تعززت الأهمية الجيوسياسية للبحر الأحمر بعد عام 2023 بفعل تداعيات عملية طوفان الأقصى وما رافقها من تصـاعد التهديدات الأمنية في البحر الأحمر، واتسـاع التنافس بين القوى الدولية، وتزايد الاهتمام بتأمين الممرات البحرية وسلاسل الإمداد العالمية، الأمر الذي أعاد إبراز مكانة الإقليم في حسابات القوى الفاعلة ، إذ لم يعد الاهتمام بهذا الإقليم يسـتند إلى موقعه الجغرافي فحسـب، بل إلى دوره في حماية التجارة العالمية وأمن الطاقة وإدارة التوازنات الدولية، الأمر الذي جعله أحد أبرز مجالات التنافس السـياسـي والاقتصـادي والعسكري. وقد اتخذ هذا التنافس اشكالاً متعددة، شملت توسيع الوجود البحري، والاستثمار في الموانئ، وتعزيز الشـراكات مع الدول المشـاطئة، بما يعكس انتقال أدوات النفوذ من الاعتماد على القوة العسـكرية وحدها إلى توظيف الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، وكشفت التطورات التي أعقبت عام 2023، ولا سيما التهديدات التي اسـتهدفت الملاحة في البحر الأحمر، عن الترابط الوثيق بين أمن هذا الممر واسـتقرار الاقتصـاد العالمي، إذ دفعت القوى الدولية إلى تعزيز ترتيباتها الأمنية والبحرية للحفاظ على حرية الملاحة وحماية سلاسل الإمداد، ويؤكد ذلك أن البحر الأحمر أصبح فضاءً جيوسياسياً تتداخل فيه الاعتبارات الأمنية والاقتصـادية، وأن تصـاعد الاهتمام الدولي به يعكس تحولاً بنيوياً في إدراك القوى الكبرى لأهمية الممرات البحرية في إعادة تشكيل موازين القوى الدولية، أكثر مما يمثل استجابة مؤقتة للأزمات الإقليمية[8].

المطلب الثاني

المتغيرات المؤثرة في تصاعد التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023

أدى تصـــاعد التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023 إلى إعادة الاهتمام بدراســـة المتغيرات التي أسهمت في تعزيز مكانة هذا الإقليم في النظام الدولي، وقد جاء هذا التوجه في أعقاب عملية طوفان الأقصى وما ترتب عليها من تداعيات أمنية وعســـكرية في البحر الأحمر، إلى جانب تفاعل المتغيرات الاقتصـــادية والجيوسـياسـية والاسـتراتيجية، الأمر الذي أعاد تشـكيل إدراك القوى الدولية لأهمية البحر الأحمر بوصـفه أحد الأقاليم المؤثرة في أمن التجارة العالمية والطاقة والتوازنات الدولية، وسـنتطرق في هذا المطلب إلى ما يأتي:

أولاً/ المتغير الأمني: مثل المتغير الأمني أحد العوامل الرئيسة في تصاعد التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023، إذ لم تقتصـــر أهميته على وجود تهديدات بحرية مباشـــرة، بل برزت نتيجة تحول الممر الملاحي إلى ساحة ضغط مرتبطة بصراع إقليمي أوسع عقب حرب غزة وتداعياتها، فقد أسهمت الهجمات التي استهدفت السفن التجارية في البحر الأحمر في ربط أمن الملاحة بالتطورات السياسية والعسكرية في المنطقة، وأظهرت أن اضطراب هذا الممر الحيوي يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة في التجارة العالمية وأمن الطاقة وسـلاسـل الإمداد، كما أدى ذلك إلى تحول في مركز الثقل الأمني واتسـاع نطاق المخاطر، دون أن يعني اختفاء التهديدات التقليدية مثل القرصـــنة والجريمة المنظمة، بل اســـتمرارها إلى جانب التهديدات المرتبطة بالصـــراعات الإقليمية، الأمر الذي دفع القوى الدولية، ولاســيما الولايات المتحدة والدول الغربية والصـين وروسـيا الاتحادية، إلى إعادة تقييم أهمية البحر الأحمر ضـمن حسـاباتها الاسـتراتيجية، وتعزيز وجودها البحري، وتطوير آليات التعاون الأمني وحماية خطوط الملاحة الدولية، مما أعاد ترســـيخ مكانة البحر الأحمر بوصفه أحد المرتكزات الأساسية للأمن البحري العالمي[9].

ثانياً/ المتغير الاقتصـادي: برز المتغير الاقتصـادي بوصـفه أحد العوامل المؤثرة في تصـاعد التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023، نتيجة ارتباط الإقليم باسـتقرار حركة التجارة العالمية وسـلاسـل الإمداد الدولية، فقد أظهرت الاضـــطرابات التي شـــهدها الممر البحري أن أي تهديد للملاحة يمكن أن ينعكس على تكاليف النقل والتأمين ومســـارات التجارة، الأمر الذي دفع القوى الدولية إلى تعزيز اهتمامها بهذا الممر الحيوي، كما ارتبطت أهمية البحر الأحمر بدوره في نقل الطاقة والسلع بين الأسواق المختلفة، وتزايد أهمية الموانئ والمشـروعات اللوجستية المطلة عليه ضـمن حسـابات النفوذ الاقتصـادي ، وفي هذا السـياق، أصـبح العامل الاقتصـادي جزءًا من التفاعلات الجيوسـياسـية في المنطقة، إذ سـعت القوى الكبرى، ولاسـيما الدول الغربة منها الولايات المتحدة الأمريكية والصـين وروسـيا الاتحادية، إلى حماية مصـالحها التجارية وتأمين خطوط الإمداد، مما عزز مكانة البحر الأحمر ضمن أولويات السياسة الدولية بعد عام 2023[10] .

كما اثار تنامي التهديدات المرتبطة بأمن الملاحة البحرية، سـواء من خلال هجمات جماعة أنصـار الله الحوثي على السـفن العابرة لمضـيق باب المندب والبحر الأحمر، أو من خلال المخاطر التي تفرضـها الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والقرصنة البحرية في الإقليم، وقد أسهمت هذه التهديدات في

دفع القوى الدولية إلى تعزيز وجودها العسـكري والأمني، وتطوير آليات التعاون البحري لحماية خطوط التجارة والطاقة، مما جعل أمن البحر الأحمر جزءًا أساسيًا من حسابات الأمن الدولي.[11]

ثالثاً/ المتغير الجيوسياسي: ارتبط تصاعد الاهتمام الدولي بالبحر الأحمر بالتحولات التي شهدها النظام الدولي، ولا سيما احتدام المنافسة بين القوى الكبرى على مناطق النفوذ والممرات البحرية الاستراتيجية، فقد تحول البحر الأحمر إلى أحد ميادين التنافس الجيوسياسي، بحكم موقعه الذي يربط الشرق الأوسط بالقرن الأفريقي والمحيط الهندي والبحر المتوسط، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، إلى جانب عدد من القوى الإقليمية، إلى تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي والعسكري في هذا الإقليم، ولم يقتصر هذا التنافس على تعزيز الوجود العسكري، بل امتد إلى الاستثمار في الموانئ، وتطوير البنية التحتية، وإبرام الشراكات مع الدول المشاطئة، بما يعكس تحول أدوات النفوذ من القوة العسكرية وحدها إلى الجمع بين الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، ونتيجة لذلك أصبح البحر الأحمر أحد الأقاليم الأكثر تأثيراً في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية، وأحد المحاور الرئيسة للتنافس على النفوذ في البيئة الدولية المعاصرة[12].

رابعاً/ المتغير الاستراتيجي:

أدى التحول في البيئة الاستراتيجية الدولية بعد عام 2023 إلى إعادة صياغة مكانة البحر الأحمر في حسابات القوى الكبرى، إذ لم يعد ينظر إليه بوصفه ممراً لتدفق التجارة والطاقة فحسب، وإنما باعتباره أحد مرتكزات الأمن البحري العالمي وإدارة التوازنات الدولية، وانطلاقًا من ذلك، اتجهت القوى الدولية إلى تطوير استراتيجيات طويلة الأمد تعكس إعادة ترتيب أولوياتها تجاه البحر الأحمر، عبر تعديل خططها الأمنية والعسكرية، وتعزيز ترتيبات التعاون وحماية الملاحة، بما يهدف إلى ضمان استقرار الممرات البحرية وتقليل تأثير الأزمات الإقليمية في حركة التجارة والطاقة، ويختلف هذا المتغير عن البعد الجيوسياسي في أن الأخير يرتبط بالتنافس على الموقع والنفوذ والموارد، بينما يركز المتغير الاستراتيجي على السياسات والخطط بعيدة المدى التي تعتمدها القوى الدولية نتيجة هذا التنافس، وكما أسهمت هذه التحولات في توسيع مفهوم الأمن البحري، ليشمل حماية سلاسل الإمداد، وأمن الطاقة، واستقرار الأسواق الدولية، وهو ما جعل البحر الأحمر عنصراً مؤثراً في صياغة الاستراتيجيات الدفاعية والبحرية للقوى الكبرى، وليس مجرد مسرح لتطبيقها، وبذلك أصبح المتغير الاستراتيجي الإطار الذي أعاد تنظيم تفاعل المتغيرات الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية، ورسخ البحر الأحمر بوصفه أحد أهم الأقاليم المؤثرة في بنية النظام الدولي[13].

لذا يتضح أن البحر الأحمر يمثل أحد أهم الأقاليم الجيوسياسية في النظام الدولي، نتيجة التفاعل بين موقعه الجغرافي ووظائفه الاقتصادية والعسكرية والأمنية، بما جعله محوراً رئيساً لحركة التجارة العالمية وأمن الطاقة والتوازنات الاستراتيجية، وأن تصاعد التوجه الدولي نحو هذا الإقليم بعد عام 2023 لم يكن

استجابة ظرفية للتطورات الأمنية، بل جاء انعكاساً لتفاعل متغيرات أمنية واقتصادية وجيوسياسية واستراتيجية أعادت صياغة إدراك القوى الدولية لأهميته، وعليه أصبح البحر الأحمر فضاءً تتقاطع فيه مصالح القوى الدولية والإقليمية، الأمر الذي أسهم في ترسيخ مكانته ضمن أولويات السياسة الدولية، ومهد لظهور أنماط جديدة من التنافس والتعاون ستنعكس بصورة مباشرة على طبيعة التفاعلات الدولية في الإقليم.

المبحث الثاني

أنماط التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023

أصبحت أنماط التوجه الدولي نحو الأقاليم الجيوسياسية تعكس طبيعة التحولات التي يشهدها النظام الدولي، إذ لم تعد سياسات الدول تجاه المناطق الاستراتيجية تتحدد بعامل واحد، وإنما أصبحت نتاجًا لتداخل المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، ويبرز البحر الأحمر بوصفه أحد الأقاليم التي تتعدد فيها اتجاهات الفاعلين الدوليين والإقليميين، نتيجة اختلاف أولوياتهم وأدواتهم ومجالات اهتمامهم، بما أفرز صورًا متنوعة من الحضور والتفاعل داخل هذا الإقليم، كما أن تباين الرؤى والمقاربات بين القوى الدولية، إلى جانب تنامي دور القوى الإقليمية، أوجد بيئة تتسم بتعدد أنماط الحركة والتأثير، الأمر الذي يجعل دراسة هذه الأنماط ضرورية لفهم طبيعة التفاعلات الجارية في البحر الأحمر.

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث أنماط التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023، عبر الوقوف على أبرز ملامح توجهات القوى الدولية والإقليمية، بما يسهم في بناء تصور متكامل لطبيعة الحضور الدولي في هذا الإقليم، تمهيدًا لبحث انعكاساته على البيئة الإقليمية والدولية.

المطلب الأول

التوجه الأمريكي والأوروبي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023

يتباين التوجه الأمريكي والأوروبي نحو البحر الأحمر تبعاً لاختلاف أولويات كل منهما، رغم اتفاقهما على أهمية الحفاظ على أمن الملاحة واستقرار هذا الممر الحيوي، وفي هذا السياق يتناول هذا المطلب أبرز ملامح التوجهين، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينهما فيما يلي :

أولاً/ التوجه الأمريكي: منذ عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023، برزت التهديدات المرتبطة بالبحر الأحمر نتيجة هجمات جماعة أنصار الله الحوثي على السفن المرتبطة ب(إسرائيل) أو المتجهة إليها، وما رافق ذلك من تصاعد الدور الإيراني في دعم بعض الفاعلين الإقليميين، وقد دفعت هذه التطورات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها إلى إعادة ترتيب أولوياتهم الأمنية، من خلال فرض إجراءات سياسية واقتصادية وتشكيل تحالفات بحرية، أبرزها "تحالف حارس الازدهار*"، بهدف حماية الملاحة الدولية، والحد من التهديدات التي تؤثر في استقرار البحر الأحمر والاقتصاد العالمي.[14]

بالمقابل يرتبط الحضور الأمريكي في البحر الأحمر بأهداف جيوسياسية أوسع، تتمثل في المحافظة على التوازنات الدولية والحد من تنامي نفوذ القوى المنافسة، ولاسيما الصين وروسيا، ومن ثم اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على مزيج من الردع العسكري والتنسيق الأمني والمبادرات متعددة الأطراف، بما يعكس انتقالها من إدارة الأزمات إلى تبني سياسة استباقية تهدف إلى ترسيخ الاستقرار في أحد أهم الممرات البحرية العالمية[15].

ثانياً/ التوجه الأوروبي: يرتبط التوجه الأوروبي نحو البحر الأحمر بالمصالح الاقتصادية والأمنية، نظرًا لاعتماد الدول الأوروبية على هذا الممر في تأمين جزء كبير من تجارتها الخارجية وارداتها من الطاقة، وقد أبرزت التطورات التي شهدها البحر الأحمر بعد عام 2023 حجم التأثير الذي يمكن أن تحدثه الاضطرابات الأمنية في الملاحة البحرية على الاقتصاد الأوروبي، من خلال ارتفاع تكاليف النقل والتأمين وتعطل سلاسل الإمداد، الأمر الذي جعل أمن البحر الأحمر جزءًا من منظومة الأمن الاقتصادي الأوروبي، وفي ضوء ذلك اتجه الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز مشاركته في الجهود الدولية الرامية إلى حماية الملاحة البحرية، مع التركيز على التعاون متعدد الأطراف، والتنسيق مع الدول المشاطئة، ودعم المبادرات الرامية إلى الحد من التهديدات البحرية، وعلى الرغم من توافقه مع الولايات المتحدة في هدف حماية أمن الملاحة، فإنه يعتمد بصورة أكبر على الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعمل الجماعي، بما يعكس خصوصية المقاربة الأوروبية في إدارة القضايا الأمنية ذات الطابع الدولي[16].

ثالثاً/ التفاعل الأمريكي–الأوروبي: على الرغم من اختلاف أولويات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في البحر الأحمر، فإنهما يشتركان في هدف استراتيجي يتمثل في حماية حرية الملاحة وضمان استقرار أحد أهم الممرات البحرية في العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى البحر الأحمر من منظور استراتيجي يرتبط بالحفاظ على توازنات القوة واحتواء المنافسين الدوليين، في حين يركز الاتحاد الأوروبي على حماية التجارة الدولية وأمن الطاقة واستقرار سلاسل الإمداد، ومع ذلك، لم يحل هذا الاختلاف دون قيام مستوى مرتفع من التنسيق بين الجانبين في مواجهة التهديدات البحرية، من خلال دعم المبادرات الدولية، وتعزيز التعاون الأمني، وتبادل المعلومات، بما يعكس توافقًا في الأهداف العامة، وإن اختلفت الأدوات والآليات المستعملة لتحقيقها[17].

يتضح أن التوجه الأمريكي والأوروبي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023 يستند إلى إدراك مشترك لأهمية هذا الإقليم في حماية التجارة العالمية والأمن البحري، مع اختلاف في دوافع كل طرف وآليات تحركه، فالولايات المتحدة الأمريكية تركز على الحفاظ على التوازنات الاستراتيجية وتعزيز الردع، بينما يمنح الاتحاد الأوروبي أولوية للتعاون متعدد الأطراف وحماية المصالح الاقتصادية، الأمر الذي أسهم في ترسيخ البحر الأحمر ضمن أولويات السياسات الغربية تجاه الأمن الإقليمي والدولي.

المطلب الثاني

التوجه الصيني والروسي والإقليمي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023

تتباين توجهات القوى الدولية والإقليمية نحو البحر الأحمر تبعاً لاختلاف مصـــالحها الاســتراتيجية وأدوات نفوذها، إلا أنها تلتقي في إدراك الأهمية الجيوسياسية المتزايدة لهذا الإقليم، ومن هذا المنطلق يتناول هذا المطلب أبرز ملامح التوجه الصـيني والروســي والإقليمي تجاه البحر الأحمر بعد عام 2023 ، وهو ما سنبينه فيما يلي :

أولاً. التوجه الصيني: يرتبط التوجه الصيني نحو البحر الأحمر باعتبارات اقتصادية وجيوسياسية، إذ يمثل هذا الممر أحد المحاور الرئيســة لمبادرة الحزام والطريق، فضــلًا عن دوره في تأمين التجارة الصـينية مع الأسـواق الأوروبية والأفريقية، لذلك اتجهت بكين إلى تعزيز حضـورها الاقتصـادي واللوجسـتي في الدول المشاطئة، من خلال الاستثمار في الموانئ والبنية التحتية، بما يضمن حماية مصالحها التجارية واستمرارية سـلاسـل الإمداد، ويعكس السـلوك الصـيني اعتماد أدوات النفوذ الاقتصـادي أكثر من التوسـع العسـكري المباشـر، انطلاقاً من إدراكها أن السـيطرة على البنية اللوجسـتية للتجارة الدولية تمثل وسـيلة فعالة لتعزيز مكانتها الدولية، وقد ازدادت أهمية هذا التوجه بعد عام 2023 مع تصـــاعد التحديات التي واجهت الملاحة البحرية، الأمر الذي عزز اهتمام الصين بالحفاظ على استقرار البحر الأحمر بوصفه أحد الممرات الحيوية للتجارة العالمية[18].

ولهذا فإن التوجه الصـيني يقوم على مزج الاعتبارات الاقتصـادية بالاستراتيجية، إذ تسـعى الصـين إلى تأمين طرق التجارة والطاقة المرتبطة بمصـالحها الدولية، وتعزيز حضـورها الدولي عبر الاستثمار في الموانئ والبنية التحتية، كما يعكس هذا التوجه رغبة صـينية في توسـيع نفوذها الخارجي بطريقة تدريجية، مع الحفاظ على صـــورة الفاعل الاقتصـــادي أكثر من الفاعل العســـكري، لذلك اعتمدت على الشـــراكات والاستثمارات إلى جانب تعزيز قدراتها الأمنية لحماية مصالحها وتأمين خطوط الإمداد الحيوية([19]).

ثانياً/ التوجه الروسي: ينطلق التوجه الروسـي نحو البحر الأحمر من اعتبارات جيوسـياسـية واسـتراتيجية تهدف إلى توسيع نطاق النفوذ وتعزيز الحضور في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، إذ تسعى موسكو إلى تطوير علاقاتها مع الدول المشاطئة بما يتيح لها فرصًا لتعزيز حضورها السياسي والاستراتيجي، ويعكس هذا التوجه إدراكًا روسيًا لأهمية البحر الأحمر ضمن حسابات التنافس الدولي وإعادة تشكيل موازين القوى، بوصـــفه مجالًا يمكن من خلاله دعم حضـــورها خارج المجال الأوروبي وتعزيز رؤيتها لنظام دولي أكثر تعددية، ومع ذلك، فإن هذا التوجه لا يعني امتلاك روسيا وجودًا عسكريًا مستقرًا ومكتملًا في البحر الأحمر، بل يرتبط بالســـعي إلى الحصـــول على موطئ قدم بحري عبر الاتفاقات والمفاوضـــات المعلنة، إلى جانب الحضور البحري المؤقت، دون الوصول إلى إنشاء قاعدة أو منشأة عسكرية منفذة فعليًا حتى الآن.

ثالثاً/ توجهات القوى الإقليمية: تنطلق توجهات القوى الإقليمية نحو البحر الأحمر من اعتبارات ترتبط بحماية الأمن القومي وتأمين الممرات البحرية والحفاظ على استقرار البيئة الإقليمية. وفي هذا الإطار، عملت دول مثل المملكة العربية السعودية ومصر على تعزيز التعاون الأمني والبحري، ودعم الأطر الإقليمية المنظمة لأمن البحر الأحمر، وفي مقدمتها مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن الذي تأسس ميثاقه عام 2020، بهدف تعزيز التنسيق بين الدول المشاطئة وإدارة التحديات الأمنية المرتبطة بالإقليم، ومع ذلك، ينبغي النظر إلى دور المجلس في مرحلة ما بعد عام 2023 عبر مدى تأثير التطورات الأمنية اللاحقة في تفعيل دوره ورفع أهميته، وليس باعتباره إطارًا نشأ نتيجة تلك التطورات، وفي المقابل، تنظر كل من تركيا وإيران إلى البحر الأحمر بوصفه مجالًا لتعزيز النفوذ الإقليمي وتوسيع الحضور السياسي والاقتصادي، الأمر الذي أسهم في زيادة تعقيد البيئة الجيوسياسية للإقليم، وجعل التفاعلات الإقليمية أحد العوامل المؤثرة في تشكيل طبيعة التنافس الدولي داخل البحر الأحمر[20].

رابعاً/ التفاعل بين التوجهات الدولية والإقليمية: يتسم التفاعل بين القوى الدولية والإقليمية في البحر الأحمر بتداخل المصالح وتعدد الدوافع، إذ تتحرك مختلف الأطراف وفق اعتبارات أمنية واقتصادية واستراتيجية متشابكة، مع اختلاف الوزن النسبي لهذه الدوافع بين فاعل وآخر، فالقوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا الاتحادية والدول الأوروبية، تسعى إلى حماية حرية الملاحة وتأمين المصالح الاقتصادية وخطوط التجارة والطاقة، إلى جانب تعزيز حضورها الاستراتيجي وإدارة التوازنات الدولية في الإقليم ،وفي المقابل، تركز القوى الإقليمية على حماية أمنها القومي وتعزيز نفوذها ومصالحها الاقتصادية والحفاظ على توازنات البحر الأحمر، وقد أدى هذا التداخل إلى نشوء نمط من التنافس والتعاون في آن واحد، يجمع بين حماية الملاحة الدولية والتنافس على النفوذ، مما جعل البحر الأحمر مجالًا لإدارة المصالح المتقاطعة والمتعارضة عبر أدوات سياسية واقتصادية وأمنية، أكثر من كونه ساحة للمواجهة العسكرية المباشرة[21].

يتضح أن أنماط التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023 اتسمت بتعدد الفاعلين وتباين دوافعهم وأدواتهم، إلا أنها التقت عند هدف مشترك يتمثل في الحفاظ على المصالح الاستراتيجية المرتبطة بهذا الممر الحيوي، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز الردع والحضور العسكري، بينما ركز الاتحاد الأوروبي على التعاون متعدد الأطراف، في حين وظفت الصين أدواتها الاقتصادية لتعزيز نفوذها، وسعت روسيا إلى توسيع حضورها الجيوسياسي، بالتوازي مع محاولات القوى الإقليمية حماية مصالحها وأمنها القومي، ويعكس هذا التداخل أن البحر الأحمر أصبح ساحة للتنافس الاستراتيجي متعدد المستويات، الأمر الذي يفسر استمرار تصاعد الاهتمام الدولي به.

المبحث الثالث

انعكاسات التوجه الدولي نحو البحر الأحمر في البيئة الإقليمية والدولية

تُعد التحولات التي يشهدها النظام الدولي من العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقات بين القوى المختلفة، إذ تنعكس توجهات الدول الكبرى والإقليمية على البيئات السياسية والأمنية والاقتصادية للمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية ، وتزداد أهمية دراسة هذه الانعكاسات في الأقاليم التي ترتبط بحركة التجارة العالمية وأمن الممرات البحرية، لما تفرضه من تفاعلات متشابكة بين مختلف الفاعلين، وفي هذا السياق، يمثل البحر الأحمر مجالًا مهمًا لدراسة آثار تصاعد الاهتمام الدولي به، نظرًا لما يترتب على تغير أنماط الحضور الدولي من تداعيات تتجاوز حدود الإقليم، ويقتضي تحليل هذه الانعكاسات دراسة طبيعة تأثير التوجه الدولي في البيئة الأمنية والإقليمية، إلى جانب استشراف المسارات المستقبلية المرتبطة باستمرار هذا التوجه.

بناءً على ذلك، يركز هذا المبحث على دراسة انعكاسات التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023، عبر تحليل آثاره على المستويين الإقليمي والدولي، واستعراض محددات مستقبل هذا التوجه في ضوء المتغيرات المؤثرة فيما يلي :

المطلب الأول

انعكاسات التوجه الدولي على البيئة الأمنية والإقليمية

ترتب على تصاعد التوجه الدولي نحو البحر الأحمر تحولات ملموسة في البيئة الأمنية والإقليمية، نتيجة تزايد انخراط القوى الدولية في إدارة أمن هذا الممر الحيوي، ومن هذا المنطلق يتناول هذا المطلب أبرز الانعكاسات التي أفرزها هذا التوجه على المستويين الإقليمي والدولي ، وهو ما سيتضح فيما يلي :

أولاً/ انعكاساته على أمن البحر الأحمر: أسهمت التطورات الأمنية التي شهدها البحر الأحمر بعد العام 2023، ولاسيما الهجمات التي استهدفت السفن التجارية واضطراب حركة الملاحة، في رفع مستوى تدويل الاستجابة الأمنية وتعزيز الاهتمام الدولي بالإقليم، فقد دفعت هذه التهديدات إلى زيادة الانتشار العسكري وتشكيل ترتيبات بحرية دولية جديدة، من بينها إطلاق عملية "حارس الازدهار" في كانون الأول 2023، ثم عملية ASPIDES التابعة للاتحاد الأوروبي في شباط 2024 بهدف حماية حرية الملاحة والسفن التجارية. ومع ذلك، فإن أمن الملاحة البحرية لم يكن شأنًا إقليميًا فقط قبل عام 2023، بل كان موضوعًا قائمًا ضمن قواعد القانون الدولي وأطر التعاون البحري الدولي، إلا أن المتغير الجديد تمثل في ارتفاع كثافة الحضور العملياتي وتوسّع مشاركة القوى الدولية في إدارة أمن البحر الأحمر، وبذلك أصبحت البيئة الأمنية للإقليم أكثر تعقيدًا نتيجة تعدد الفاعلين وتداخل المصالح، مما عزز ارتباط أمن البحر الأحمر باستقرار التجارة العالمية وأمن الطاقة ورسّخ مكانته ضمن أولويات السياسات الأمنية الدولية[22].

ثانياً/ انعكاساته على الأمن العربي: أدى تصاعد التوجه الدولي والتنافس بين القوى المختلفة في البحر الأحمر خلال السنوات الأخيرة إلى تداعيات على الأمن القومي العربي، نتيجة تزايد الوجود العسكري والأمني وتداخل أجندات الفاعلين الإقليميين والدوليين، إلا أن مظاهر الهشاشة الداخلية في بعض الدول

المطلة على البحر الأحمر، مثل اليمن والسودان والصومال، لا يمكن تفسيرها بالمنافسة الدولية وحدها، بل ترتبط بعوامل داخلية وتاريخية ومؤسسية معقدة، تشمل الحروب الأهلية، وضعف مؤسسات الدولة، والانقسامات السياسية، والأزمات الاقتصادية، وفي هذا السياق، يمكن القول إن التنافس الدولي والإقليمي قد يسهم في استثمار هذه الانقسامات أو يزيد من صعوبة معالجتها، لكنه يمثل عاملًا خارجيًا متفاعلًا مع أسباب الهشاشة الداخلية وليس سببًا مباشرًا لها، وقد أدى تفاعل هذه المستويات الداخلية والخارجية إلى تفاقم بعض التحديات الأمنية، مثل الإرهاب والقرصنة والجريمة المنظمة، والتأثير في أمن الملاحة والطاقة والتجارة، مما جعل البحر الأحمر مجالًا تتقاطع فيه المصالح الدولية مع تحديات الأمن العربي، وفرض الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي لحماية الاستقرار والمصالح المشتركة.[23]

ثالثاً/ انعكاساته على دول القرن الأفريقي: أدى التوجه الدولي نحو البحر الأحمر إلى زيادة الأهمية الجيوسياسية لدول القرن الأفريقي، نتيجة موقعها الاستراتيجي وإشرافها على أحد أهم الممرات البحرية العالمية، وقد وفر ذلك فرصاً لتعزيز التعاون الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات، إلا أنه زاد في المقابل من حجم الضغوط الخارجية والتنافس على النفوذ، الأمر الذي فرض على هذه الدول تحديات تتعلق بالموازنة بين متطلبات التنمية والحفاظ على استقلال قرارها السياسي[24].

رابعاً/ انعكاساته على أمن الملاحة الدولية: أكدت التطورات التي أعقبت عام 2023 أن أمن الملاحة في البحر الأحمر يمثل ركيزة أساسية لاستقرار التجارة العالمية وسلاسل الإمداد وأسواق الطاقة، ولذلك اتجهت القوى الدولية إلى تعزيز التعاون البحري ورفع مستوى التنسيق الأمني لحماية السفن التجارية وضمان حرية الملاحة، ومع ذلك فإن تزايد الوجود العسكري في الإقليم قد يؤدي إلى تعقيد البيئة الأمنية إذا لم يقترن بترتيبات إقليمية قادرة على تنظيم التفاعل بين مختلف القوى الفاعلة[25].

يتضح أن التوجه الدولي نحو البحر الأحمر أحدث تحولات جوهرية في البيئة الأمنية والإقليمية، إذ عزز من أهمية هذا الإقليم في معادلات الأمن الدولي، وفي الوقت نفسه فرض تحديات جديدة على الدول المشاطئة نتيجة تزايد التنافس بين القوى الدولية، وعليه فإن استدامة الاستقرار في البحر الأحمر تظل مرهونة بقدرة الفاعلين الإقليميين والدوليين على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن والتعاون، بما يحول دون تحول الإقليم إلى ساحة صراع مفتوح.

المطلب الثاني

مستقبل التوجه الدولي نحو البحر الأحمر

يرتبط مستقبل التوجه الدولي نحو البحر الأحمر باستمرار أهميته الجيوسياسية في بنية النظام الدولي، وبطبيعة التفاعلات بين القوى الدولية والدول الإقليمية، ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب

المحددات المؤثرة في مستقبل هذا التوجه، والتحديات التي تواجهه، والسيناريوهات المحتملة لتطوره وهو ما سنوضحه فيما يلي :

أولًا/ محددات مستقبل التوجه الدولي نحو البحر الأحمر: يرتبط استمرار الاهتمام الدولي بالبحر الأحمر بجملة من المحددات الجيوسياسية والاستراتيجية، في مقدمتها موقعه الجغرافي، ودوره في تأمين التجارة العالمية وتدفقات الطاقة، فضلًا عن تصاعد المنافسة بين القوى الكبرى على الممرات البحرية الحيوية، كما أن انتقال النظام الدولي نحو مزيد من التعددية يعزز من أهمية البحر الأحمر بوصفه أحد الأقاليم المؤثرة في توازنات القوى الدولية، وإلى جانب ذلك يبقى مستوى التعاون بين الدول المشاطئة عاملاً رئيساً في تحديد طبيعة التفاعلات الدولية داخل الإقليم، ومدى قدرتها على توظيف أهميته لخدمة مصالحها الوطنية[26].

ثانياً/ التحديات المؤثرة في مستقبل التوجه الدولي: يواجه مستقبل التوجه الدولي نحو البحر الأحمر عدداً من التحديات، أبرزها استمرار الاضطرابات الأمنية في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، وتنامي المنافسة بين القوى الكبرى، فضلًا عن غياب إطار إقليمي موحد لإدارة أمن البحر الأحمر، وتسهم هذه العوامل في زيادة احتمالات التدخل الخارجي وتعقيد البيئة الاستراتيجية، بما يفرض على الدول المشاطئة تطوير آليات أكثر فاعلية للتنسيق الأمني والسياسي، بما يحافظ على استقرار الإقليم ويحد من آثار التنافس الدولي[27].

ثالثاً/ السيناريوهات المستقبلية: تشير المعطيات الراهنة إلى ثلاثة سيناريوهات رئيسة لمستقبل التوجه الدولي نحو البحر الأحمر، يتمثل الأول في استمرار التنافس المنظم بين القوى الكبرى مع المحافظة على الحد الأدنى من الاستقرار اللازم لحماية التجارة الدولية، وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً، أما الثاني فيقوم على تصاعد حدة المنافسة نتيجة اتساع الأزمات الإقليمية، بما قد يؤدي إلى زيادة الوجود العسكري وارتفاع مستوى الاستقطاب، وفي حين يتمثل السيناريو الثالث في تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من خلال بناء ترتيبات أمنية مشتركة تدعم أمن الملاحة وتحد من آثار التنافس، وهو السيناريو الأكثر ملاءمة لاستقرار الإقليم، وإن كان تحقيقه مرهوناً بتوافق الفاعلين الدوليين والإقليميين[28].

بالمقابل تشير المؤشرات الحالية إلى أن البحر الأحمر سيحافظ على مكانته بوصفه أحد أهم الأقاليم الجيوسياسية في النظام الدولي، نتيجة ارتباطه المباشر بأمن التجارة العالمية والطاقة والملاحة الدولية، ومن المرجح أن يستمر اهتمام القوى الدولية بهذا الإقليم، إلا أن طبيعة هذا الاهتمام ستتأثر بمدى قدرة الدول المشاطئة على تطوير أطر للتعاون الإقليمي وتعزيز التنسيق السياسي والأمني، وعليه فإن مستقبل البحر الأحمر لن يتحدد بحجم التنافس الدولي فحسب، بل بقدرة الفاعلين الإقليميين على إدارة هذا التنافس بما يخدم مصالحهم الوطنية والإقليمية[29].

لذا يتبين أن التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023 أفرز انعكاسات مباشرة على البيئة الأمنية والإقليمية، ورسخ مكانة هذا الإقليم ضمن أولويات السياسة الدولية، كما يظهر أن مستقبل هذا التوجه

سيظل محكوماً باستمرار الأهمية الجيوسياسية للبحر الأحمر، وبطبيعة التفاعل بين القوى الكبرى والدول المشاطئة، ومن ثم فإن تحقيق الاستقرار في هذا الإقليم يتطلب بناء مقاربة إقليمية أكثر فاعلية، قادرة على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن الوطني، وحماية المصالح الاقتصادية، وإدارة التنافس الدولي بما يعزز أمن البحر الأحمر واستقراره.

الخاتمة

أصبح البحر الأحمر خلال المرحلة الممتدة بعد عام 2023 أحد المجالات التي تعكس طبيعة التحولات الجارية في النظام الدولي، إذ لم تعد أهميته مرتبطة بوظيفته الجغرافية كممر بحري فحسب، وإنما بات يمثل مساحة تتفاعل فيها اعتبارات القوة والنفوذ وإدارة المصالح بين مختلف الفاعلين، وقد كشفت التطورات المتلاحقة أن الأقاليم البحرية الاستراتيجية أصبحت تشكل عنصرًا مؤثرًا في صياغة توجهات الدول، لاسيما في ظل تزايد الاعتماد على شبكات التجارة العالمية وترابط الأمن الاقتصادي بالأمن البحري.

كما أظهرت دراسة التوجهات الدولية نحو البحر الأحمر أن طبيعة التفاعل داخل الإقليم تتجاوز فكرة الوجود العسكري المباشر، لتشمل أنماطًا متعددة من النفوذ تعتمد على الأدوات الاقتصادية، والشراكات السياسية، والتعاون الأمني، وبناء القدرات البحرية واللوجستية، وهذا يعكس تحولًا في مفهوم السيطرة على الممرات الاستراتيجية، إذ أصبحت القدرة على التأثير ترتبط بامتلاك أدوات متنوعة تمكن الدول من حماية مصالحها وتعزيز حضورها دون الاقتصار على الوسائل التقليدية.

بالمقابل، أدى تعدد الفاعلين وتداخل المصالح إلى خلق بيئة إقليمية أكثر تعقيدًا، إذ باتت الدول المشاطئة أمام تحديات تتعلق بإدارة التوازن بين الاستفادة من الاهتمام الدولي والحفاظ على استقلالية قراراتها الاستراتيجية، كما أن استمرار التنافس بين القوى الكبرى قد يفرض أنماطًا جديدة من التفاعل داخل الإقليم، تجمع بين فرص التعاون ومخاطر تصاعد الاستقطاب.

وعليه، فإن مستقبل البحر الأحمر سيظل مرتبطًا بقدرة الأطراف المعنية على الانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء ترتيبات أكثر استدامة تقوم على التنسيق وتحديد المصالح المشتركة، فاستقرار هذا الإقليم لا يتوقف على حجم الحضور الدولي فيه، وإنما على طبيعة القواعد التي تحكم هذا الحضور ومدى قدرة الفاعلين على تحقيق توازن بين متطلبات الأمن والتنمية والمصالح المتبادلة، بما يضمن بقاء البحر الأحمر مجالًا للاستقرار والتعاون بدلًا من تحوله إلى بؤرة جديدة للتنافس والصراع.

اولاً/ الاستنتاجات :

1. يمثل البحر الأحمر أحد الأقاليم الجيوسياسية المؤثرة في النظام الدولي، نتيجة ارتباطه بالممرات البحرية الحيوية ودوره في حركة التجارة العالمية وأمن الطاقة، مما جعله مجالًا دائمًا لتفاعل المصالح الدولية والإقليمية.

2. إن تصـــاعد التوجه الدولي نحو البحر الأحمر بعد عام 2023 لم يكن ناتجًا عن عامل أمني منفرد، بل جاء نتيجة تداخل محددات جغرافية واقتصـــادية واســـتراتيجية أعادت تشـــكيل أهمية الإقليم في حســـابات القوى الفاعلة.
3. اتسم الحضور الدولي في البحر الأحمر بتعدد الأنماط والأدوات، إذ انتقل من التركيز على الوجود العسكري المباشر إلى توظيف أدوات اقتصادية ودبلوماسية وأمنية لتعزيز النفوذ وحماية المصالح.
4. أدى تنامي التنافس بين القوى الكبرى في البحر الأحمر إلى زيادة أهمية الدول المشـــاطئة، لكنه فرض عليها تحديات تتعلق بتحقيق التوازن بين الاســـتفادة من الشـــراكات الدولية والحفاظ على اســـتقلالية القرار الاستراتيجي.
5. ســـيبقى مســـتقبل البحر الأحمر مرتبطًا بقدرة الفاعلين الإقليميين والدوليين على إدارة التنافس القائم وبناء ترتيبات تعاون فعالة، بما يضمن استقرار الإقليم ويمنع تحوله إلى ساحة صراع مفتوحة.

ـ الهوامش :

(1) صفوت صادق الديب، الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسية والاقتصاد، جامعة السويس، العدد الرابع، 2022، ص212.

(2) عبد الوهاب احمد محمود، حدود البحر الأحمر واهميته وعلاقته بالامن القومي العربي، مجلة الدراسات القانونية، مجلة الدراسات القانونية، العدد (71)، الجزء الرابع، 2026، ص1404.

(3) عبدالله السلامة، اقتصاديات البحر الأحمر، مجلة الدبلوماسي، وزارة الخارجية – معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، العدد (92)، 2019، ص3.

(4) عبد الوهاب احمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص1411.

(5) باسم خالد عبد السلام المغربي، الأبعاد الجيواستراتيجية للبحر الأحمر وانعكاساتها على تفاقم حدة الصراع الدولي بالمنطقة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد (15)، العدد (4)، 2024، ص 7294.

(6) خالد حماد عياد، **الأمن القومي العربي وقواعد القانون الدولي جزر حنيش وتيران وصنافير نموذجا** (عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2019)، ص 37.

(7) *مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، **أمن منطقة البحر الأحمر** (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2018)، ص4.

(8) عبد الوهاب احمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص1408 - 1409.

(9) عمر احمد سلمان، التنافس الجيوسياسي على البحر الأحمر وانعكاساته الأمنية، مقال منشور على موقع الجزيرة نت، على الرابط: https://www.aljazeera.net/، تاريخ الزيارة: 2026/7/13.

(10) سليمان آدم حسين ، البحر الأحمر بين الطموح والسيادة.. اختبار النظام الدولي في القرن الإفريقي ، مجلة السياسة الدولية ، 2026/4/28 ، على الرابط : https://www.siyassa.org.eg/News/22384.aspx

(11) محمد عبد العاطي ، التصعيد الأمني في البحر الأحمر: حدوده وآفاقه ، مركز الجزيرة للدراسات ، 15 يناير 2024 ، على الرابط :https://studies.aljazeera.net/ar/article/5833

(12) عمر احمد سلمان، التنافس الجيوسياسي على البحر الأحمر وانعكاساته الأمنية، مقال منشور على موقع الجزيرة نت، على الرابط: https://www.aljazeera.net/، تاريخ الزيارة: 2026/7/13.

(13) زمن جاسم محمد، البعد الجيوستراتيجي في التوجه الاستراتيجي التركي نحو الخليج العربي والبحر الأحمر، مجلة الباحث، المجلد 43، العدد 3، 2025، ص348.

***حارس الازدهار:** هو تحالف عسكري بحري متعدد الجنسيات تأسس بمبادرة أمريكية في كانون الأول 2023، بهدف حماية حركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر والتصدي للهجمات التي استهدفت السفن التجارية، ولاسيما الهجمات الحوثية المرتبطة بتداعيات

حرب غزة، بما يضمن تأمين أحد أهم الممرات البحرية العالمية. للمزيد ينظر : تحالف "حارس الازدهار".. قوة بحرية دولية لمواجهة الحوثيين ، الجزيرة نت ، 2023/12/30 ، في : https://2u.pw/PDhcgUj

([14]) سيف نصرت توفيق، السياسية الأميركية تجاه التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأحمر "تحالف حارس الازدهار انموذجاً ، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 76 (بغداد : 2024)، ص 39.

[15] خلف عبدالله محمد جاسم، الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه البحر الأحمر، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد (7)، العدد (28)، المركز الديمقراطي العربي، برلين،2024، ص208.

[16] خالد حمادة، المهمة الأوروبية في البحر الأحمر، مقال منشور في موقع العربي الجديد، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion، تاريخ الزيارة 2026/7/15.

[17] سعد محمد حسن، عملية أسبيدس الأوروبية وأثرها في أمن البحر الأحمر، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد (3)، العدد (2)، 2025، ص332.

[18] أحمد رفعت، الاستثمارات اللوجستية في موانئ الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر في إطار مبادرة الحزام والطريق، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، 2025، ص٧- ٨.

([19]) هاجر أيمن، انعكاسات التنافس الأمريكي– الصيني على أمن واستقرار البحر الأحمر ، المركز المصري للفكر والدراسات ، 2025/05/13 ، على الرابط : https://ecss.com.eg/53873/

[20] جهاد نصر، مخاطر الجيوبوليتيك.. ماذا تفعل روسيا في البحر الأحمر؟، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، سلسلة أوراق العرب، 2024، ص٣.

[21] باسم خالد عبد السلام المغربي، مصدر سبق ذكره، ص1415.

[22] الخير عمر أحمد سليمان ، التنافس الجيوسياسي على البحر الأحمر وانعكاساته الأمنية ، الجزيرة نت ، 2024/8/11، على الرابط : https://2u.pw/mCb2Wj

([23]) علي الذهب، التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وتداعياته على الأمن القومي العربي، دراسة تحليلية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022)، ص10-11.

[24] مركز البحوث الأمنية – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، البحر الأحمر: التحديات والمخاطر التي تواجه أمن الطاقة، أوراق السياسات الأمنية، 2025، ص28.

[25] المصدر نفسه ، ص30.

[26] الأمن في البحر الأحمر النفوذ والتنافس بأكثر مناطق العالم أهمية، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2024، ص٦٧.

[27] باسم خالد عبد السلام المغربي، مصدر سبق ذكره، ص1421.

[28] المصدر نفسه، ص1422.

[29] الأمن في البحر الأحمر النفوذ والتنافس بأكثر مناطق العالم أهمية، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2024، ص74.

المصادر والمراجع

اولاً/ الكتب :

1. الأمن في البحر الأحمر النفوذ والتنافس بأكثر مناطق العالم أهمية، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2024.

2. خالد حماد عياد، الأمن القومي العربي وقواعد القانون الدولي جزر حنيش وتيران وصنافير نموذجا (عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2019).
3. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أمن منطقة البحر الأحمر (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2018).

ثانيا/ المجلات :

1. أحمد رفعت، الاستثمارات اللوجستية في موانئ الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر في إطار مبادرة الحزام والطريق، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، 2025.
2. الأمن في البحر الأحمر النفوذ والتنافس بأكثر مناطق العالم أهمية، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2024.
3. باسم خالد عبد السلام المغربي، الأبعاد الجيواستراتيجية للبحر الأحمر وانعكاساتها على تفاقم حدة الصراع الدولي بالمنطقة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد (15)، العدد (4)، 2024.
4. جهاد نصر، مخاطر الجيوبوليتيك.. ماذا تفعل روسيا في البحر الأحمر؟، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، سلسلة أوراق العرب، 2024.
5. خلف عبدالله محمد جاسم، الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه البحر الأحمر، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد (7)، العدد (28)، المركز الديمقراطي العربي، برلين،2024.
6. زمن جاسم محمد، البعد الجيوستراتيجي في التوجه الاستراتيجي التركي نحو الخليج العربي والبحر الأحمر، مجلة الباحث، المجلد 43، العدد 3، 2025.
7. سعد محمد حسن، عملية أسبيدس الأوروبية وأثرها في أمن البحر الأحمر، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد (3)، العدد (2)، 2025.
8. سيف نصرت توفيق، السياسية الأميركية تجاه التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأحمر "تحالف حارس الازدهار انموذجاً ، مجلة قضايا سياسية، العدد 76 (بغداد : 2024).
9. صفوت صادق الديب، الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسية والاقتصاد، جامعة السويس، العدد الرابع، 2022.
10. عبد الوهاب احمد محمود، حدود البحر الأحمر واهميته وعلاقته بالامن القومي العربي، مجلة الدراسات القانونية، مجلة الدراسات القانونية، العدد (71)، الجزء الرابع، 2026.
11. عبدالله السلامة، اقتصاديات البحر الأحمر، مجلة الدبلوماسي، وزارة الخارجية – معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، العدد (92)، 2019.
12. علي الذهب، التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وتداعياته على الأمن القومي العربي، دراسة تحليلية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022).

13. مركز البحوث الأمنية – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، البحر الأحمر: التحديات والمخاطر التي تواجه أمن الطاقة، أوراق السياسات الأمنية، 2025.

ثالثاً/ الانترنيت :

1. تحالف "حارس الازدهار".. قوة بحرية دولية لمواجهة الحوثيين ، الجزيرة نت ، 2023/12/30 ، في : https://2u.pw/PDhcgUj
2. خالد حمادة، المهمة الأوروبية في البحر الأحمر، مقال منشور في موقع العربي الجديد، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion
3. الخير عمر أحمد سليمان ، التنافس الجيوسياسي على البحر الأحمر وانعكاساته الأمنية ، الجزيرة نت ، 2024/8/11، على الرابط : https://2u.pw/mCb2Wj
4. سليمان آدم حسين ، البحر الأحمر بين الطموح والسيادة.. اختبار النظام الدولي في القرن الإفريقي ، مجلة السياسة الدولية ، 2026/4/28 ، على الرابط : https://www.siyassa.org.eg/News/22384.aspx
5. عمر احمد سلمان، التنافس الجيوسياسي على البحر الأحمر وانعكاساته الأمنية، مقال منشور على موقع الجزيرة نت، على الرابط: https://www.aljazeera.net/
6. عمر احمد سلمان، التنافس الجيوسياسي على البحر الأحمر وانعكاساته الأمنية، مقال منشور على موقع الجزيرة نت، على الرابط: https://www.aljazeera.net/
7. محمد عبد العاطي ، التصعيد الأمني في البحر الأحمر: حدوده وآفاقه ، مركز الجزيرة للدراسات ، 15 يناير 2024 ، على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/article/5833
8. هاجر أيمن، انعكاسات التنافس الأمريكي– الصيني على أمن واستقرار البحر الأحمر ، المركز المصري للفكر والدراسات ، 2025/05/13 ، على الرابط : https://ecss.com.eg/53873/

Sources and References

First/Books:

1. Ayad, Khaled Hamada. *Arab National Security and the Rules of International Law: Hanish Islands and Tiran and Sanafir as a Model*. Amman: Alaan Publishers and Distributors, 2019.
2. King Faisal Center for Research and Islamic Studies. *Security of the Red Sea Region*. Riyadh: King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 2018.
3. *Security in the Red Sea: Influence and Competition in One of the World's Most Important Regions*. Al Jazeera Centre for Studies, First Edition, 2024.

Second/ Journals and Studies:

1. Al Jazeera Centre for Studies. *Security in the Red Sea: Influence and Competition in One of the World's Most Important Regions*. First Edition, 2024.
2. Al-Deeb, Safwat Sadiq. "The Political Geography of the Red Sea." *Journal of Political and Economic Studies*, Faculty of Politics and Economics, Suez University, No. 4, 2022.
3. Al-Dhahab, Ali. *Regional and International Competition in the Red Sea and Its Implications for Arab National Security: An Analytical Study*. Doha: Al Jazeera Centre for Studies, 2022.
4. Al-Maghribi, Basim Khaled Abdel Salam. "The Geostrategic Dimensions of the Red Sea and Their Implications for the Escalation of International Conflict in the Region." *Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies*, Vol. 15, No. 4, 2024.
5. Al-Salamah, Abdullah. "The Economics of the Red Sea." *Al-Diplomasi Journal*, Ministry of Foreign Affairs – Prince Saud Al Faisal Institute of Diplomatic Studies, No. 92, 2019.
6. Hassan, Saad Mohammed. "The European Aspides Operation and Its Impact on Red Sea Security." *Journal of Strategic and Military Studies*, Vol. 3, No. 2, 2025.
7. Jassim, Khalaf Abdullah Mohammed. "The Security Strategy of the United States of America toward the Red Sea." *Political Trends Journal*, Vol. 7, No. 28, Arab Democratic Center, Berlin, 2024.

8. Mahmoud, Abdul Wahab Ahmed. “The Borders of the Red Sea, Its Importance, and Its Relationship with Arab National Security.” *Journal of Legal Studies*, No. 71, Part 4, 2026.

9. Mohammed, Zaman Jassim. “The Geostrategic Dimension of Turkey’s Strategic Orientation toward the Arabian Gulf and the Red Sea.” *Al-Bahith Journal*, Vol. 43, No. 3, 2025.

10. Nasr, Jihad. “Geopolitical Risks: What Is Russia Doing in the Red Sea?” *Ra’a Center for Strategic Studies, Arab Papers Series*, 2024.

11. Refaat, Ahmed. “Logistical Investments in the Ports of African Countries Bordering the Red Sea within the Framework of the Belt and Road Initiative.” *Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies*, Suez Canal University, 2025.

12. Security Research Center – Naif Arab University for Security Sciences. *The Red Sea: Challenges and Risks Facing Energy Security*. Security Policy Papers, 2025.

13. Tawfiq, Saif Nusrat. “American Policy toward Security Threats in the Red Sea Region: Operation Prosperity Guardian as a Model.” *Political Issues Journal*, No. 76, Baghdad, 2024.

Third/ Internet Sources:

1. Abdel Ati, Mohamed. “Security Escalation in the Red Sea: Limits and Prospects.” *Al Jazeera Centre for Studies*, 15 January 2024. Available at: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5833

2. Al-Khair Omar Ahmed Suleiman. “Geopolitical Competition in the Red Sea and Its Security Implications.” *Al Jazeera Net*, 11 August 2024. Available at: https://2u.pw/mCb2Wj

3. Ayman, Hager. “Implications of the US–Chinese Competition on the Security and Stability of the Red Sea.” *Egyptian Center for Strategic Studies*, 13 May 2025. Available at: https://ecss.com.eg/53873/

4. Hamada, Khaled. “The European Mission in the Red Sea.” *Al Araby Al Jadeed*. Available at: https://www.alaraby.co.uk/opinion

5. Salman, Omar Ahmed. “Geopolitical Competition in the Red Sea and Its Security Implications.” *Al Jazeera Net*. Available at: https://www.aljazeera.net/

6. Salman, Omar Ahmed. “Geopolitical Competition in the Red Sea and Its Security Implications.” *Al Jazeera Net*. Available at: https://www.aljazeera.net/

7. Suleiman Adam Hussein. “The Red Sea between Ambition and Sovereignty: Testing the International System in the Horn of Africa.” *International Politics Magazine*, 28 April 2026. Available at: https://www.siyassa.org.eg/News/22384.aspx